الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

لجنة الخبراء

كلمة افتتاحية

نائب الأمين التنفيذي

آذار/مارس ٢٠٢٦

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

نيابة عن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد كلافر غاتيتي، يسعدني أن أرحب بكم جميعا في هذا الاجتماع.

لقد جاء موضوع المؤتمر لهذا العام، ألا وهو ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحوّل الاقتصادي في أفريقيا''، في الوقت المناسب للظرف الراهن، وسيتيح لنا فرصة فريدة لمناقشة دور البيانات والتكنولوجيات الرائدة في تسريع وتيرة التحوّل في أفريقيا وتحقيق النمو المستدام من خلال الابتكار.

السيدات والسادة،

إننا نواجه وضعا لم يكن فيه للابتكار كبيرُ أثرٍ يذكر على النمو في أفريقيا. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٣، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة ٣,٥ في المئة، لكن تركيبة النمو تبيّن أن القارة لم تحقق سوى تقدم محدود في تحقيق التحوّل الذي يعزز الإنتاجية.

وكان النمو في أفريقيا مدفوعًا في الغالب بتراكم عوامل الإنتاج، وتحديدًا رأس المال والقوى العاملة. ولم تساهم الإنتاجية الكلية لهذه العوامل، المتمثلة في الكفاءة والتقدم التكنولوجي وجودة المؤسسات والمدخلات غير القابلة للقياس، مساهمةً ذات شأن. ويتعين علينا أن نزيد من مستوى هذه المساهمة. ولكن ما السبيل لذلك؟

وبعبارة أخرى، كيف يتسنى لأفريقيا الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة بغية استغلال مواردها الطبيعية، والاستفادة من سكانها الذين يغلب عليهم عنصر الشباب، وأسواقها الكبيرة، بهدف تعزيز زيادة الإنتاجية؟

المندوبون الموقرون،

إن فائدة التكنولوجيات الرائدة والابتكار لا تقتصر على إطلاق العنان لإمكانات النمو في أفريقيا وتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة من خلال زيادة الإنتاجية والتنويع، بل يمكن الاستفادة منها أيضا في تسريع التحوّل الهيكلي، وذلك بإتاحة إعادة تخصيص الموارد التي تمس الحاجة إليها من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات عالية الإنتاجية. ويمكن للتكنولوجيات الرائدة والابتكارات المستمرة الناتجة عنها، عندما تُدمج في بيئةٍ سياسية وتنظيمية مواتية، وتكون مدعومة بتمويل كافٍ ومستندةً إلى تحليل البيانات، أن تحسِّن مستويات المعيشة وتبني قدرة البلدان على تحقيق ميزة تنافسية دائمة.

السيدات والسادة،

من المؤكد أن أفريقيا تحرز تقدما في الأخذ بالتكنولوجيات الرائدة، لكن من الواضح أن وتيرة تقدمها أبطأ مما هي عليه في المناطق الأخرى من العالم. واسمحوا لي أن أوضح هذه النقطة ببعض الأمثلة:

١- من المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بنسبة ٥,٦ في المئة في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا وأوقيانوسيا والأسواق الآسيوية النامية بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تبدو هذه النسبة كبيرة، لكنها أقل بكثير من نسبة ١٠,٤ في المئة المتوقعة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة في آسيا، ونسبة ١٤,٥ في المئة لأمريكا الشمالية، ونسبة ١٠,٣ في المئة لأوروبا.

٢- قد تتوسع سوقُ إنترنت الأشياء في أفريقيا من ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١، مدفوعةً بزيادة انتشار الهواتف الذكية، وتوسُّع الربط بشبكات الاتصالات الخَلويَّة المرخصة، وزيادة استخدام أنظمة الزراعة الذكية والخدمات اللوجستية وإدارة المرافق العامة. ومع ذلك، لا يمثل هذا الرقم سوى ٠,٩ في المئة تقريبًا من حجم السوق العالمية الذي يتوقع أن يبلغ ٢,٦٥ تريليون دولار في عام ٢٠٣١.

٣- من المتوقع أن يصل حجم سوق التكنولوجيا الحيوية في أفريقيا إلى ١٣٨,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بحجم السوق العالمية التي ستبلغ ٣,٨٨ تريليون دولار.

المندوبون الموقرون،

إن الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرائدة، في مختلف القطاعات الاقتصادية، هائلةٌ ومتعددة الأبعاد.

فمن المؤكد مثلا أن المنصات الرقمية، المدعومة بتكنولوجيات رائدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا سلسلة الكتل، على سبيل المثال لا الحصر، تنطوي على إمكانات كبيرة للحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز التكامل الاقتصادي، والدفع بعجلة النمو الاقتصادي. ثم إن أنظمة الدفع الرقمية ومنصات الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة بصدد تحويل الاقتصادات في أفريقيا بفضل خفض تكاليف المعاملات، وزيادة الكفاءة، وتحسين فرص الحصول على التمويل والنفاذ إلى الأسواق، وتعزيز الشمول المالي.

وفي الوقت نفسه، تستأثر أفريقيا بنسبة ٣٠ في المئة تقريبا من المعادن الحيوية في العالم، الضرورية لتكنولوجيات الطاقة النظيفة، موجودة، وهو ما يمنح القارة ميزة نسبية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وثمة صناعات استراتيجية، مثل التكنولوجيات الرقمية والاتصالات، تعتمد هي الأخرى على هذه المعادن الحيوية، وهو ما يجعل أفريقيا فاعلا أساسيًّا في هذا المجال الحيوي والسريع النمو.

وتنطوي التكنولوجيات الرائدة أيضا على إمكانية إحداث تحوُّل في الزراعة في أفريقيا، إذ يمكن استخدامها لتعزيز إنتاجية المحاصيل، وتحسين كفاءة استخدام المياه والأراضي، وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والتكيف معه.

ففي كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة على سبيل المثال، جرى تطوير صنف هجين من الذرة معدّل وراثيًّا ومقاوم للجفاف، وهو يُدر إنتاجية أعلى بنسبة ٣٥ إلى ٥٠ في المئة مقارنة بأصناف الذرة التقليدية في أوقات الجفاف، فضلا عن أن استهلاكه من المياه أقل بنسبة ٣٠ في المئة.

وعلى هذا المنوال نفسه، يستخدم مزارعو قصب السكر في كوازولو-ناتال، في جنوب أفريقيا، الصور الساتلية متعددة الأطياف لاكتشاف أولى علامات الإجهاد المائي، وهو ما يسمح بتكييف برامج الري لديهم في الوقت المناسب.

السيدات والسادة الكرام،

إن الثورة الرقمية العالمية وتطور التكنولوجيات الرائدة يتطلبان قوى عاملة قادرة على التكيف. وتتمتع أفريقيا بأعلى نسبة من السكان الشباب في العالم، حيث يبلغ متوسط العمر فيها ١٩ عامًا، مقارنة بـ٣٣ عامًا في آسيا، و٤٢ عامًا في أوروبا، و٣٣ عامًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٣٩ عامًا في أمريكا الشمالية. ويميل الشباب إلى كونهم أكثر قدرة على التكيف وعلى الإبداع، وهم يستخدمون التكنولوجيات الرقمية والابتكارية بكثرة، وهو ما يفضي إلى توسيع السوق. ويؤكد ذلك تمتع أفريقيا بميزة تنافسية أخرى.

ومن المتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي إلى استحداث ١٧٠ مليون وظيفة على الصعيد العالمي، لكنهما سيتسببان في فقدان ٩٢ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعني تحقق مكسب صاف يتمثل في إيجاد ٧٨ مليون وظيفة. ولن تستطيع أفريقيا الاستفادة من هذه الوظائف الجديدة إلا إذا أعطت الأولوية لتدريب سكانها تدريبًا عاليا في مجال المهارات الرقمية.

السيدات والسادة،

نحن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مقتنعون بأن استغلال الإمكانات غير المحدودة للتكنولوجيات الرائدة يستوجب على البلدان الأفريقية اتخاذ عدة إجراءات.

أولا، لا بد من وجود قيادة وطنية على مستوىً عالٍ مكرّسةٍ للتكنولوجيات الرائدة. فلابد من وجود فريق وطني رفيع المستوى يتمتع بالمرونة لقيادة عملية رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وتوفير الموارد الكافية، ورصد التقدم، والتكيّف مع القضايا الجديدة والناشئة. ويمكن لمثل هذه الفرق تجنيد الحكومة بأكملها، وتحديد الصناعات المؤازِرة لهذا التوجه، واستقطاب الاستثمارات، وإرسال إشارة للعالم أجمع بأن بلادهم مستعدة لاستغلال التكنولوجيا في الصالح العام.

ثانيا، يجب علينا تمكين شركات القطاع غير الرسمي والشركات الصغرى من الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة وذلك بإنشاء مراكز الامتياز التي تعنى بالتطوير السريع للذكاء الاصطناعي وتطبيقه، وتزويد تلك الشركات بالتمويل والتدريب اللازمين.

ثالثًا، يجب علينا معالجة القصور في البنية التحتية في أفريقيا والعمل على تحقيق السيادة على البيانات، وهما هدفان متلازمان. وفي الوقت الحاضر، لا تمثل أفريقيا سوى أقل من ١ في المئة من مراكز البيانات العالمية، التي لا غنى عنها لنشر الذكاء الاصطناعي. ويتطلب تشغيل مراكز البيانات كميات هائلة من الطاقة، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تدارك أوجه القصور التي تعاني منها القارة في مجال الطاقة.

المندوبون الموقرون،

تكتسي التكنولوجيات الرائدة الناشئة أهمية حيوية للنهوض بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لكونها قادرة على خفض تكاليف المعاملات وتحسين الشفافية وزيادة الكفاءة التجارية. وتعد التجارة الإلكترونية وإمكانية وصول المستخدم لأنظمة الدفع من مرافق متعددة ضرورية لتنفيذ بروتوكول الاتفاق بشأن التجارة الرقمية تنفيذا فعالا، ومن ثم لإنشاء سوق رقمية موحدة، وهو ما من شأنه تقليص التشظي وتحسين كفاءة السوق وتسهيل التجارة عبر الحدود دون عوائق.

ويتيح نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية إجراء عمليات دفع فورية عابرة للحدود بالعملات المحلية، وهو ما يتيح تقليص تكاليف المعاملات بما يقارب النصف. والمنصة الأفريقية للمبادلات التجارية، التي صممتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي بدعم من الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تتيح للشركات من جميع الأحجام إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وترشيد سلاسل إمداداتها في أفريقيا.

السيدات والسادة،

إن الأخذ بالتكنولوجيات الرائدة ليس بالأمر الهين، فهو مقترن بمخاطر عدة لا يمكن تجاهلها.

وفي هذا الصدد، تثير مسألة تخزين معظم البيانات الأفريقية في مراكز بيانات خارج القارة مشكلة كبيرة، لا سيما فيما يخص البيانات الحساسة مثل البيانات الطبية والمالية والأمنية، بالنظر إلى حساسية هذه البيانات. وهي عملية مكلفة أيضا، وتؤدي إلى التأخّر في نقل البيانات.

وتؤدي أوجه القصور في القدرات المؤسسية والبشرية، إلى جانب قِدم أو عدم وجود سياسات خاصة بحماية البيانات والأمن السيبراني ووثائق الهوية الرقمية، إلى زيادة إعاقة التقدم نحو تحقيق السيادة على البيانات في القارة.

والاعتماد على الأجهزة والبرمجيات والبنية التحتية السحابية والمكوّنات المتخصصة المستورَدة يؤدي هو الآخر إلى جعل الاقتصادات الأفريقية عرضة للصدمات على مستوى سلاسل الإمداد وللتقلبات في الأسعار والانسداد التكنولوجي. ويؤدي ضعف مستوى التصنيع المحلي ومحدودية القدرات في مجال البحث والتطوير إلى زيادة تقييد فرص تحقيق قيمة مضافة محلية.

ولا يمكن أيضا تجاهل الآثار الضارة التي تحدثها التكنولوجيات الجديدة في سوق العمل الأفريقية. ففقدان الوظائف بسبب التكنولوجيا يميل إلى الحدوث بسرعة، أما استحداث الوظائف فعادة ما يكون بطيئا. وفضلا عن ذلك، فإن الوظائف الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة غالبًا ما توجد في قطاعات أو مواقع مختلفة، ولا تتوافق مع الوظائف التي ألغيت. ويمكن أن تؤدي الاضطرابات في سوق العمل، مقترنة بالصعوبات القائمة، إلى تفاقم معدلات البطالة وتعميق، بل وربما تضخيم، التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء القارة.

إن ضرورة التصدي للتحديات والمخاطر التي أشرت إليها للتو هو ما أوحى بموضوع هذا المؤتمر الوزاري، ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحوّل الاقتصادي في أفريقيا''. وهو أيضًا موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٦ الذي سيصدر أثناء اجتماع الجزء الوزاري المقرر عقده الأسبوع المقبل، والذي يسلط الضوء على ما يلي:

١- أثر الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية بفضل تعزيز الإنتاجية.

٢- الفرص والمخاطر والتحديات المرتبطة باستغلال البيانات والتكنولوجيات الرائدة بغية الدفع بعملية إحداث التحول الاقتصادي.

٣- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان الأفريقية بغية الاستفادة القصوى من قدرة التكنولوجيات الرائدة على إحداث التحول.

وبينما نفكر في مهمة هذا المؤتمر الوزاري المتمثلة في تحديد واقتراح إجراءات استراتيجية قادرة على إحداث التحول بهدف تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحّول الاقتصادي في أفريقيا، أدعوكم جميعًا إلى التحلي بالجرأة والإبداع في آن معا.

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم.